

«الشؤون»: طبيعي... التفاوت في حجم المساعدات للأسر ضمن «فرعة للكويت»

| كتب ناصر المحيسن |

فيما شدّد وكيل وزارة الشؤون الاجتماعية عبدالعزيز شعيب، على حرص الوزارة على تذليل العقبات أمام الجهات الحكومية والجمعيات التعاونية ومؤسسات المجتمع المدني، لمكافحة انتشار فيروس

«كورونا»، اعتبر من جهة أخرى، أن من الطبيعي أن يحصل تفاوت في حجم المساعدات المقدمة للأسر المحتاجة، ضمن حملة «فرعة للكويت». وقال شعيب في تصريح صحافي أمس، إن «الوزارة حرصت منذ بدء جائحة كورونا على تسخير طاقاتها

وإمكاناتها، لمساعدة الدولة في مكافحة انتشار الفيروس، بتذليل الصعوبات والعقبات أمام مؤسسات المجتمع المدني والتعاونيات». وأشار إلى أن قرار وزارة الشؤون رقم 8 لعام 2020 في مارس الماضي، منح الجهات الحكومية والتعاونيات ومؤسسات المجتمع المدني حق استغلال صالات الأفراح لمكافحة انتشار الفيروس والحد من أثاره، عقب موافقة الوزارة إشرافها، مبيناً أن «الشؤون» لا تألو جهداً في مساعدة الدولة بقطاعيها العام والخاص، من أجل القضاء على الفيروس. وفي ما يخص دور التعاونيات خلال أزمة كورونا، ذكر الشعيب أن «الدور الكبير الذي تقوم به الجمعيات منذ بداية الأزمة وحتى يومنا هذا، محل تقدير من قبل الوزارة، خصوصاً في الآونة الأخيرة التي تشهد إغلاق بعض الأسواق المركزية لظهور إصابات بفيروس كورونا بها

واستقبال الجمعيات المجاورة لرواد الجمعيات المغلقة». وعما يتداول حول المساعدات الاجتماعية المقدمة للأسر المتعففة، من حملة «فرعة للكويت»، بوجود تفاوت في حجم المساعدات المقدمة للأسر، أوضح شعيب أن «هذا التفاوت أمر طبيعي في صرف مساعدات الأسر المتعففة، حيث إن المبالغ المصروفة من الجمعيات المشاركة في الحملة، يتوقف على اللائحة المالية لكل جمعية خيرية»، لافتاً إلى أن «الجمعيات الخيرية تقوم بدراسة الأوضاع المالية لكل أسرة، ومن الطبيعي أن تختلف ظروف كل أسرة مالياً عن الأخرى كذلك هناك تفاوت في أعداد أفراد الأسر المتقدمة لطلب المساعدة»، مشيراً إلى وجود أنواع من المساعدات التي تختلف حسب عدد أفراد الأسرة، ومنها مساعدات مقطوعة ومساعدات بدل الإيجار، ومساعدات مرضية وغيرها.